

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع:
تخصص: محاسبة
ومالية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم المالية والمحاسبة
رقم:

تقرير تربص مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي
تحت عنوان

دور محافظ الحسابات في تدقيق البيانات المحاسبية دراسة نظرية وتطبيقية

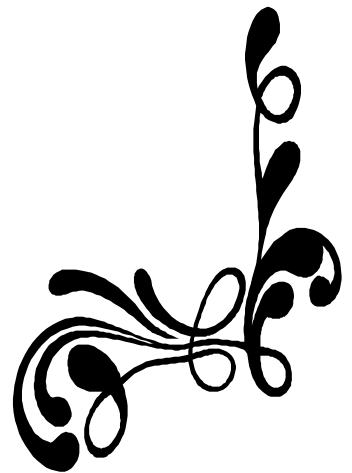
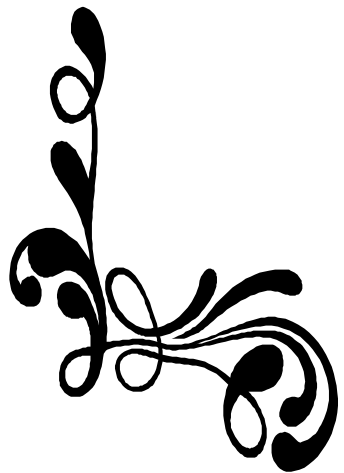
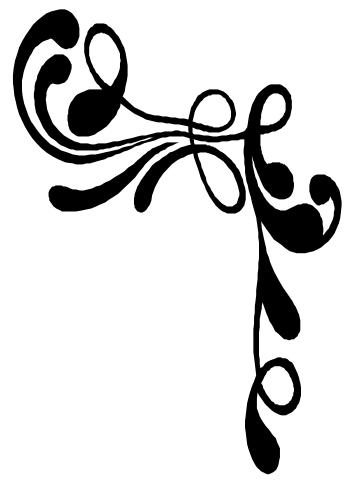
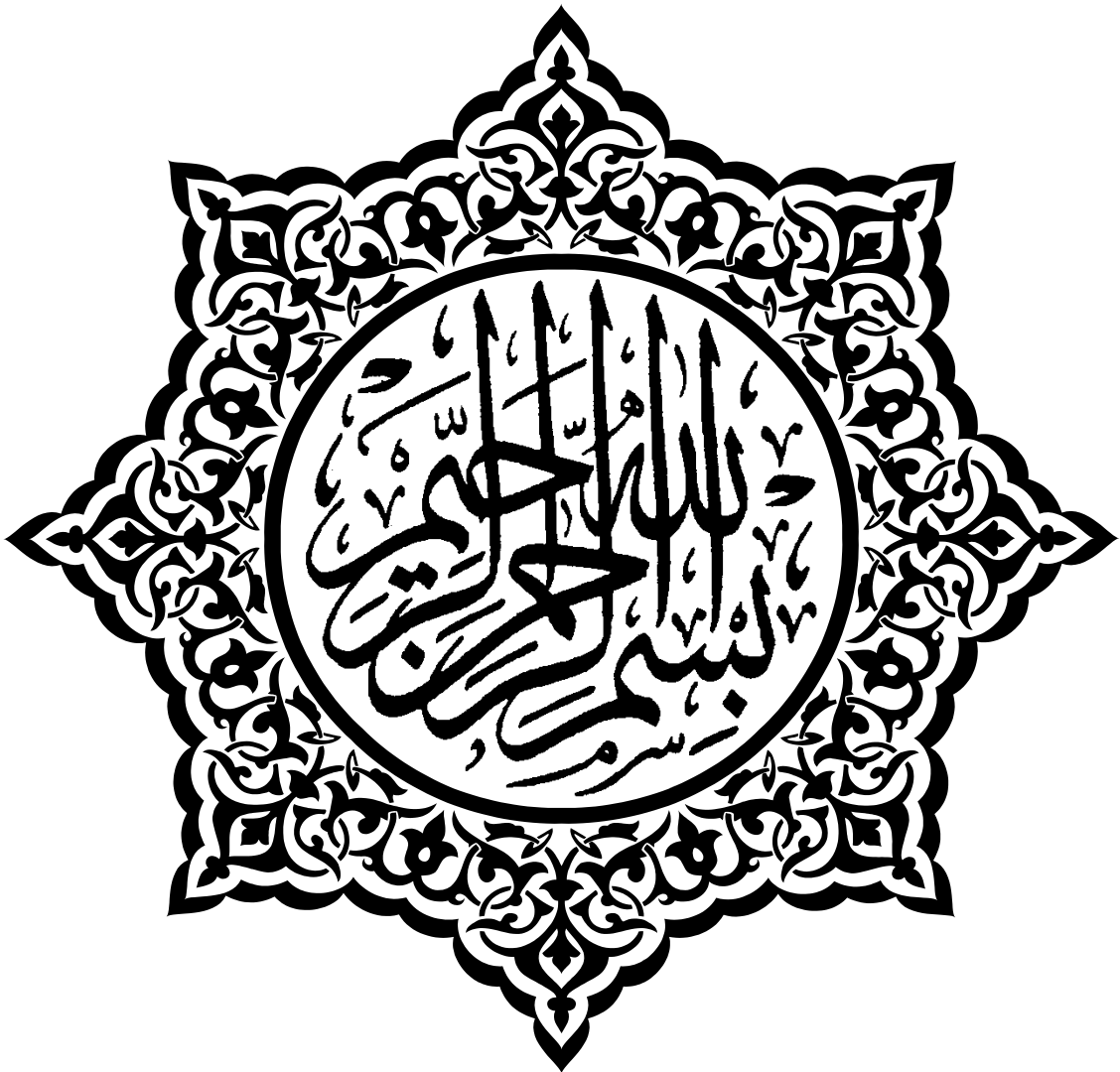
تحت إشراف: الأستاذ

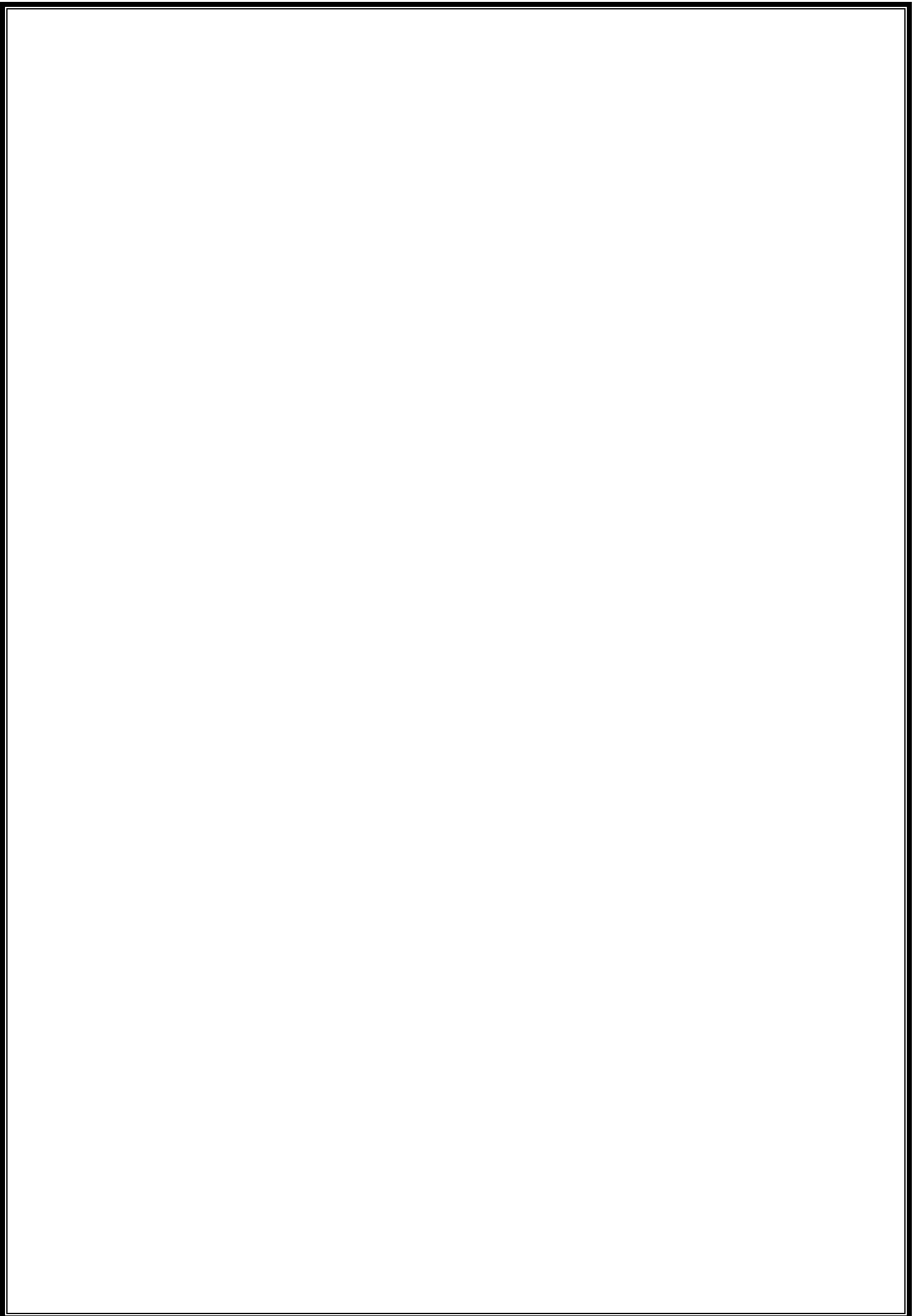
- د. ذياب محمد

من اعداد: الطلبة

- حميدي أيمن
- بن اعمارة نبيل

السنة الجامعية 2022-2023









شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعاننا على إنجاز هذا البحث
البسيط راجين منه التوفيق و السداد . لحظات
يقف فيها المرء حائرا عاجزا عن التعبير عما يختلج
صدره من تشكرات لأشخاص أمدوه بالكثير و
الكثير الذي أثقل كاهله و صار لابد من الاعتراف
بفضل الآخرين اتجاهنا لأنهم و بصراحة كانوا
الأساس المتين الذي بني عليه صرح العلم و
المعرفة لديه و اناروا سبيل بلوغنا . فنتقدم بالشكر
الجزيل إلى الأستاذ الفاضل **ذياب محمد**.



وإلى من ساهم من قريب أو بعيد و قدم لنا
المساعدة ربما حتى دون أن يدروا فلهم منا كل
الشكر و التقدير.

إهداء

أهدي ثمرة جهدي التي طالما تمنيت إهدائها و
تقديمها في أحلى طبق :إلى أمي الغالي و والدي
العزير رحمة الله عليه.و خالتي فاطنة رحمة الله
عليها. وإلى أخوتي و أخواتي إلى من له مكانة
في قلبي إلى من شاركني هذا الجهد صديقي بن
اعمارة نبيل إلى الأستاذ الذي أشرف علينا:
ذياب محمد .



إلى جميع الأساتذة و الموظفين في كلية العلوم
الاقتصادية .

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد
بالكثير أو القليل.

أيمن



أهدي هذا العمل المتواضع إلى من تعبنا من أجلي
وذقا من الزمان لسعادتي إلى أبي وأمي الحنون
حفظهما الله وأطال عمرهما
وإلى أخوتي و أخواتي إلى من له مكانة في قلبي
إلى من شاركني هذا الجهد صديقي حميدي أيمن
إلى الأستاذ الذي أشرف علينا:
ذياب محمد .

إلى جميع الأساتذة و الموظفين في كلية العلوم
الاقتصادية .

إلى كل من مد لي يد العون من قريب أو بعيد
بالكثير أو القليل.

نبيل



فهرس المحتويات

- المحتوى
- البسمة
- شكر وتقدير
- اهداء

.....



- الفصل الاول : الاطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات
- المبحث الاول : الجانب القانوني لمهنة محافظ الحسابات.
- المطلب الاول: مفهوم محافظ الحسابات و شروط ممارسة المهنة.
- المطلب الثاني: تعيين و موانع تعيين محافظ الحسابات.
- المطلب الثالث: مهام و مسؤوليات محافظ الحسابات
- المبحث الثاني : تقارير محافظ الحسابات.
- المطلب الاول: مفهوم تقرير محافظ الحسابات و أهميته.
- المطلب الثاني: مضمون تقرير محافظ الحسابات.
- المطلب الثالث: خصائص و أنواع تقرير محافظ الحسابات
- الفصل الثاني : دراسة ميدانية لمكتب محافظ الحسابات
- المبحث الاول: التعريف بمكتب محافظ الحسابات و الخدمات التي يقوم بها
- المطلب الاول: التعريف بالمكتب و هيكله التنظيمي
- المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب
-
- المبحث الثاني: إعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات
- المطلب الاول: تقديم القوائم المالية
- خلاصة
- الخاتمة
- قائمة المراجع

الاطار المفاهيمي لمحافظ الحسابات

تمهيد:

تعتبر دراسة وتدقيق الحسابات من أهم مراحل عمل محافظ الحسابات وذلك كون عملية المحافظة على المنشأة واستقرارها وتطورها من واجبات محافظ الحسابات، وعليه يجب أن يتوافر في المحاسبين والمدققين بشكل عام وبمحافظي الحسابات على وجه خاص مواصفات محددة واستقلالاً في العمل فضلاً عن الالتزام وسلوك المهنة.

وقد تم استعراض ذلك في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول: الاطار النظري لمحافظ الحسابات

يعرض هذا المبحث الاطار النظري لمحافظ الحسابات من حيث المفهوم وشروط ممارسة المهنة إضافة إلى تقارير محافظ الحسابات

المطلب الاول: مفهوم محافظ الحسابات

مفهوم محافظ الحسابات:

هناك عدة مفاهيم من بينها:

- حسب المادة 22 من القانون رقم 10_01 المؤرخ في 29/07/2010
المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد على أنه: كل شخص يمارس بصفة عادية وباسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على

تقرير التربص

صحة حسابات المؤسسات والهيئات وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول

به. (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010، ص 654).

ويعرف أيضا:

حسب القانون رقم 08_91 المؤرخ في 28/ 04/ 1991 في مادته رقم 28: يعد

محافظ الحسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته

مهنة الشهادة بصحة وانتظامية حسابات الشركات والهيئات وفق أحكام التشريع

المعمول به (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1991).

شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات:

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر الشروط الآتية:

- أن يكون جزائري الجنسية.

- أن يحوز شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي:

أ- بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات أن يكون حائزا للشهادة الجزائرية للخبرة المحاسبية

أو شهادة معترفا بمعادلتها.

ب- بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات أن يكون حائزا للشهادة الجزائرية لمحافظ

الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها.

3- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية.

4 - أن لا يكون قد صدر في حقه حكم ارتكاب جنائية أو جنحة مخلة بشرف

المهنة.

5- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجلا في المصنف

الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات أو في المنظمة

الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القانون.



6- أن يؤدي اليمين بعد الاعتماد وقبل التسجيل في المصنف الوطني أو في الغرفة الوطنية أو في المنظمة الوطنية وقبل القيام بأي عمل اليمين أمام المجلس القضائي إقليميا لمحل تواجد مكاتبهم بالعبرة الآتية: " أقسم بالله العلي العظيم أن أقوم بعملية أحسن قيام وأتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتف سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف والله على ما أقول شهيد". (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2010، صفحة 5).

تقارير محافظ الحسابات:

الفرع الأول: تعريف تقرير محافظ الحسابات:

يعرف التقرير بأنه وثيقة صادرة عن شخص مهني لإبداء رأي فني محايد بهدف إعلام مستخدمي المعلومات حول درجة التطابق بين المعلومات الاقتصادية لمعناها المهني المتعارف عليه. حيث نرى بأن الهدف الأساسي في إبداء رأي فني محايد عن مدى توافق وصدق البيانات والمعلومات للاعتماد عليها وما إذا كانت القوائم المالية التي أعدتها في السنة المالية محل التدقيق تعبر بصدق وعدالة عن الوضع المالي للنشاط. (ايهاب و هاني, 2012، ص 83).

الفرع الثاني: خصائص تقرير محافظ الحسابات الجيد ومضمونه:

نستطيع أن نوجز الخصائص الرئيسية لجودة التقرير كما يلي:

- 1-الإيجاز: يجب أن لا يكون تقرير مطولا أكثر من اللازم وأن لا يكون هناك جمل أو كلمات غير مترابطة وكذلك لا يتضمن التفاصيل الكثيرة والتي تفقد التركيز.
- 2- الوضوح: يجب أن لا يكون هناك أي غموض في محتويات التقرير حتى يتم توصيل البيانات بشكل واضح.



- **الأهمية:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير ذات أهمية للطرف المستفيد وأن يتم الابتعاد عن الجمل التي من الممكن أن لا تكون ذات أهمية.
- 4- **الصحة والدقة:** يجب أن تكون المعلومات الواردة في التقرير دقيقة حتى يتسنى للأطراف المعنية للاستفادة من تلك المعلومات.
- 5- **التربط:** يجب أن تكون الجمل في التقرير مترابطة و أن تشجع القارئ للتقرير على إكمال التقرير دون تشتت في الأفكار الواردة.
- 6- **الصدق والأمان:** يجب أن يكون المدقق متحيز في تقريره لأي طرف من الأطراف وأن يوضح النتائج في التقرير بكل صدق وأمانة (فاطمة الزهراء ، 2014 /2013، ص 67-68).

الفرع الثالث: عناصر تقرير محافظ الحسابات:

يحتوي تقرير محافظ الحسابات عادة على العناصر التالية:

- 1- **عنوان التقرير:** حيث يجب أن يتضمن تقرير المراجع عنوان يميزه بأنه تقرير مراجع حسابات مستقل الموجه لها التقرير. يجب أن يوضح التقرير الجهة التي سيتم مخاطبتها وهو عادة ما يوجه إلى الشركة أو مساهميها أو مجلس الإدارة ولقد جرت العادة على أن يوجه التقرير إلى المساهمين، وذلك على أساس أنه قد تم تعيين المراجع بواسطتهم من خلال الجمعية العامة للشركة. (إبراهيم، 2015-2014، ص32).

- 2- **الجهة التي يوجه إليها التقرير:** يجب أن يوجه تقرير المدقق بشكل مناسب حسب متطلبات ظروف التكليف بالتدقيق والأنظمة المحلية، ويوجه التقرير عادة إما المساهمين أو مجلس إدارة المؤسسة التي يتم تحقيق بياناتها المالية.



3- الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية: يجب أن يحدد تقرير المدقق البيانات المالية

للمؤسسة الخاضعة للتدقيق بما في ذلك التاريخ والفترة المعطاة بالبيانات المالية، كما يجب أن يتضمن التقرير بيانا بأن إعداد البيانات المالية هي مسؤولية الإدارة وتصريحا بأن مسؤولية المدقق عي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على أعمال التدقيق التي قام بها.

4- فقرة النطاق: يجب أن يشير تقرير المدقق إلى نطاق عملية التدقيق وأن عملية

التدقيق قد تم إنجازها وفقا لمعايير التدقيق المحاسبي، وكلمة النطاق تشير إلى باستطاعة المدقق القيام بإجراءات التدقيق التي يعتقد بأن ضرورية في تلك الظروف. كما يجب أن يذكر المدقق في تقريره بأن أعمال التدقيق تشمل على ما يلي:

- الفحص الاختياري للأدلة المؤيدة للمبالغ والقيم و الإفصاحات الواردة بالقوائم المالية.

- تقويم المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

- تقويم التقديرات المحاسبية التي قامت بها لإعداد القوائم المالية.

- تقويم العرض الشامل للقوائم المالية (بن قطيب 2016/2017 ، ص59)

5 - فقرة الرأي: وهذه الفقرة من أهم الفقرات لأنها تمثل النتيجة النهائية لعملية

التدقيق وعلى أساس الحكم المهني للمدقق والتي يذكر فيها فيمل إذا كانت البيانات المالية تمثل باعتماد أو بوضوح ومن جميع جوانبها المادية أو ككل المركز المالي للشركة كما بتاريخ معين وهو انتهاء السنة المالية ونتيجة الأعمال والتدفقات النقدية المنتهية بذلك التاريخ وحسب المبادئ المحاسبية الدولية. (هادي، 2006 ص 164).

6- عنوان مدقق الحسابات: يجب أن يوضح التقرير عنوانا معيناً لمدقق الحسابات

وهو المدينة التي يقع فيها مكتب مدقق الحسابات المسؤول عن عملية المراجعة (رأفت سلامة، احمد يوسف، و عمر محمد، 2011، ص 202).

7- توقيع المدقق: يجب أن يوقع التقرير باسم مؤسسة أو بالاسم الشخصي للمدقق أو كليهما وحسب ما هو مناسب. ويقع التقرير عادة باسم المؤسسة بالنظر لافتراض أن المؤسسة مسؤولة عن عملية التدقيق.

8- تاريخ التقرير: يؤرخ التقرير اكتمال أعمال التدقيق. ويبين هذا التاريخ بأن مدقق الحسابات قد أخذ في الحسبان تأثير الأحداث الواقعة حتى ذلك التاريخ على القوائم المالية وتقرير المدقق. (بن قطيب 2016/2017 ، ص 60).

الفرع الرابع : أهمية التقرير :

وتتمثل في :

- تقرير تدقيق الحسابات له أهمية خاصة لمدقق الحسابات نفسه باعتباره المنتج النهائي لعملية التدقيق الحسابات والمؤشر على إنجازه لعمله وفق لمعايير تدقيق

الحسابات المتعارف عليها، وأداة المدقق المتعارف عليها، وأداة المدقق لتوصيل رأيه الفني المحايد لأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية وبالتالي الاستفادة من ردود أفعالهم والتي تعكس احتياجاتهم مما يؤثر على جودة عملية تدقيق الحسابات القانونية ككل.

- يعتبر تقرير المدقق بمثابة الوثيقة المكتوبة والتي يجب الرجوع إليها بتحديد مسؤولية مدقق الحسابات القانونية وطلب في حالة مساءلته جنائياً أو مدنيا نتيجة وجود تقصير أو إهمال وكذلك مسؤوليته المهنية أمام المجتمع التي تنظمها قواعد الآداب وسلوك المهنة.

تقرير التربص

- يحقق تقرير مدقق الحسابات على القوائم المالية للوحدة الاقتصادية قيمة المضافة للمتعاملين في سوق رأس المال.

- إن تقرير مدقق الحسابات يعطي مؤشرا عن مدى وفاء الإدارة العليا بالوحدة الاقتصادية محل تدقيق الحسابات بمسئولياتها في إدارة الموارد الاقتصادية للوحدة باعتبارها وكيل الملاك. ومدى التزامها بالمبادئ المحاسبية المقبولة ومعايير المحاسبة الدولية في إعداد القوائم المالية للمشروع ومدى التزامها بالقوانين واللوائح والتشريعات المنظمة للوحدة الاقتصادية.

- يعد تقرير مدقق الحسابات خاصة الرأي النظيف بدون تحفظات دليلا على صدق القوائم المالية التي تم إعدادها تحت إشراف إدارة الوحدة الاقتصادية وإنها لم ترتكب تحريفات جوهرية أو معتمدة في القوائم المالية. (رأفت سلامة, احمد يوسف, 2011, ص 192-193).

الفرع الخامس : معايير إعداد التقرير:

المعيار الأول: مدى اتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها: يتطلب هذا أن يشير المدقق في تقريره إلى أن القوائم المالية للعميل تم إعدادها وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما. حيث تعتبر هذه المبادئ هي المعيار الذي يقاس عليها صدق وعرض القوائم المالية ويقصد بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما أن يتم إتباع قواعد وأصول محاسبية في مختلف الحالات التي يواجهها المحاسب في عمله والتي صادق عليها المختصين في المجال.

المعيار الثاني: مدى ثبات المنشأة في تطبيق المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها:

تقرير التربص



يعني هذا المعيار أن يتأكد المدقق من أن المبادئ المتعارف عليها قد طبقت في الفترة الحالية المعد عنها الميزانية بنفس طريقة الفترة السابقة، وفي حالة وجود اختلاف يتعين عليه إيضاح ظروف عدم الثبات التي أدت إلى تغيير المبادئ والأسس السابقة

ويقصد بالثبات مدى ثبات المنشأة قيد التدقيق في تطبيق مبادئ والأعراف والقروض والسياسات المحاسبية ، وطرق تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية والتشريعات واللوائح الملزمة، وذلك للإبقاء على سلامة المقارنة بين القوائم المالية لنفس المنشأة عبر السنوات و بينهما وبين منشأة أخرى مماثلة تتبع نفس المبادئ المحاسبية، ومن الأمثلة التي يتم فيها تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية ما يلي:

- التغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية كالتحول من طريقة القسط الثابت إلى القسط المتناقص في حساب الاستهلاك.

- التغيير في المبادئ المحاسبية المستعملة كما في حالة التغيير الذي يطرأ على تقدير العمر للأصل سواء كان ذلك سبب إضافات رأسمالية له أو إهلاك مفاجئ أصابه. (رزق أبو زيد، 2015، ص 128).

المعيار الثالث: الإفصاح الكافي

يقضي هذا المعيار من المدقق ضرورة استشارته إلى أية المعلومات مالية بعد ضرورة قد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء بنية من معديها، وذلك تفادياً للتضليل المحتمل للجهات المستعملة للقوائم المالية والتي تؤدي إلى اتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها

تقرير التربص

المقصود بكفاية الإفصاح هنا أن يركز على المعلومات الجوهرية دون أن ينعكسها

إلى التفاصيل غير المجدية (محمد، أمين 2010/2011 ، ص26).

المعيار الرابع: إبداء الرأي حول عملية التدقيق:

يجب على المدقق التعبير عن رأيه في القوائم المالية كوحدة واحدة، وفي حالة امتناعه عن إبداء رأيه في أمور معينة فيجب عليه أن يتضمن تقريره الأسباب التي أدت إلى ذلك وينبغي أن يوضح تقريره طبيعة الفحص الذي قام به ودرجة المسؤولية على القوائم المالية ويتخذ المدقق في مجال إبداء الرأي أربعة حالات وفقا لقواعد التدقيق.

- إبداء الرأي دون تحفظات

- إبداء رأي مخالف أو رأي عكسي (سلبى).

- الامتناع عن إبداء الرأي. (بوندت, 2016, ص28,29).

الفرع السادس: أنواع التقارير :

التقرير النظيف: يصدر المدقق رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بتدقيقها إذا توفرت لديه أربعة شروط وهي:

- أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

- عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.

- صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.

تقرير التربص

- حصول المدقق على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق

تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.

التقرير التحفظي: يقوم مدقق الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ إذا صادف خلال عملية التدقيق أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته أو انتقاداته التي يرى من الضرورة الإشارة إليها . (بودنت ، 2015/2016 ، الصفحات (38- 39)).

التقرير السلبي: يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤيدة لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها. يعتبر الرأي سلبي أمر نادر الحدوث لأن المدقق يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم الشركات بتنفيذ التوصيات (محمد، أمين 2011 / 2010، ص43)

الامتناع عن إبداء الرأي: يصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المدقق على أدلة إثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية ومن أهم أسباب عدم إبداء الرأي هي:

- وجود تحديد جوهري لنطاق عملية التدقيق بحيث لا يمكن للمدقق من تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية أو بسبب صعوبات تضعها الإدارة.

- وجود حالة عدم التأكد غير الاعتيادي حول مبلغ عنصر معين أو نتيجة معينة لا تمكن المدقق من تكوين رأي حول عدالة القوائم المالية.

- عدم استقلالية مدقق الحسابات (بن، قطيب 2016/2017 ، 38)

تقرير التربص



وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهّن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية مثل دعاوي قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديها على حقوق الاختراع.... وغيرها .

وغالبا ما ترجع أسباب الامتناع عن إبداء رأي فني إلى تضيق نطاق الفحص الذي يجريه المدقق، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبيدي المدقق رأيه فيها (محمد امين 2010/2011 ، ص 43).

- التقرير العام حول المصادقة على الحسابات السنوية ويتضمن هذا التقرير ما يلي:
- التذكير بكيفية وتاريخ تعيين محافظ الحسابات.
- التعرف على المؤسسة والدورة وموضوع المراجعة.

- الوثائق المالية التي خضعت للمراجعة والتي يجب أن تمضي وترفق بالتقرير كملحق.

- التذكير بمعايير الأداء المهني وأهدافها، ومدى احترامها في هذه المهمة.
- عرض الأخطاء والنقائص المكتشفة بكل وضوح مع أثارهما بالأرقام على النتيجة.

- المصادقة على المعلومات المقدمة من طرف مجلس الإدارة والخلافات المحتمل أن تكون حول المعلومات الإضافية التي طلبها من هذا المجلس.
- الأوضاع الممكن أن تهدد الاستمرارية في النشاط.
- المساهمات في رؤوس أموال الشركات الأخرى التي قامت بها المؤسسة، إن وجدت المخالفات المرتكبة من طرف أعضاء المجلس أو أي موظف في الشركة التي ينبغي التصريح بها لوكيل الجمهورية.

تقرير التربص



- **التقرير الخاص:** أما التقرير الخاص فيتعلق بالاتفاقيات المبرمة خلال الدورة

والمسموح بها قانونيا بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع المسؤولين في المؤسسة ومع الغير التي صرح بها للمراجع. ويتضمن هو الآخر ما يلي:

- قائمة الاتفاقيات طبيعتها وموضوعها المقدمة للمصادقة عليها من طرف الجمعية العامة.

- قائمة المستفيدين منها شروط إبرامها الرأي حولها على المراجع قبل كتابة التقرير الخاص والتأكد من عدم وجود اتفاقيات أخرى لم يخبر بها وذلك بعد إطلاع على محاضر مجلس الإدارة، وكذا حسابات القروض والحسابات الجارية، وفي حالة عثوره على اتفاقيات مبرمة ممنوعة، عليه تبيان ذلك في تقريره العام السابق حول الحسابات ومهما يكن فحتى في غالب الاتفاقيات على محافظ الحسابات كتابة التقرير الخاص وذكر غيابها فيه على المراجع كذلك كتابة تقرير خاص لكل حدث خاص ناتج عن قرارات استثنائية كتقرير حوله زيادة رأس مال وتقرير حول توزيع تسبيقات حول الأرباح ، وتقرير حول تغيير الشكل القانوني للشركة... الخ. (محمد، 2003)

الإطار القانوني لمحافظ الحسابات

تعيين محافظ الحسابات :

يتم تعيين محافظ الحسابات حسب المادة 260 من القانون رقم 10-01 تعيين الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا وعلى أساس دفتر الشروط، محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين والمسجلين في جدول الغرفة الوطنية.

- تحديد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

- تحديد عهدة محافظ الحسابات بعد عهدين متتاليين إلا بعد مضي ثلاث سنوات.

تقرير التربص

-
- في حالة عدم المصادقة على حسابات الشركة أو الهيئة المراقبة خلال سنتين ماليتين متتاليتين يتعين على محافظ الحسابات إعلام وكيل الجمهورية المختص إقليميا بذلك. وفي هذه الحالة لا يجوز بجدية عهدة محافظ الحسابات الجديدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، (2010 ص 8)،
- ويتم تعيين محافظ الحسابات وفقا لدفتر الشروط وفق المرسوم التنفيذي رقم 11 - 32 خلال أجل أقصاه شهر بعد إقفال آخر دورة لعهددة محافظ الحسابات يتعين على مجلس الإدارة أو المكتب المسير أو المسير أو الهيئة المؤهلة لإعداد دفتر الشروط بغية تعيين محافظ أو محافظي الحسابات من طرف الجمعية العامة.
- ويجب أن يتضمن دفتر الشروط على الخصوص ما يأتي:
- عرض الهيئة عن الهيئة أو المؤسسة وملحقاتها المحتملة ووحداتها وفروعها في الجزائر وفي الخارج.
- ملخص المعاينات والملاحظات والتحفظات الصادرة عن حسابات الدورات السابقة التي أباها محافظ أو محافظو الحسابات المنتهية.
- عهدتهم وكذا محافظ أو محافظو الحسابات للفروع إذا كان لكيان يقوم بإدماج الحسابات .
- العناصر المرجعية المفصلة لموضوع مهمة محافظة الحسابات والتقارير الواجب إعدادها.
- الوثائق الإدارية الواجب تقديمها.
- نموذج رسالة الترشح.
- نموذج التصريح الشرفي الذي يبين وضعية الاستقلالية اتجاه الكيان طبقا للأحكام التشريعية.
- نموذج التصريح الشرفي بعدم وجود مانع يحول دون ممارسة المهنة.

تقرير التربص



- المؤهلات والإمكانات المهنية والتقنية.

في حالة تجديد عهدة محافظ الحسابات المنتهية عهده لا تلتزم الهيئة أو المؤسسة بإعداد دفتر شروط جديد.

يجب أن يتضمن دفتر الشروط كل التوضيحات التي تسمح بتتقيط العرض التقني والعرض المالي من أجل اختيار محافظ الحسابات غير أنه يجب أن لا يقل تتقيط العرض التقني على ثلثي (2/3) سلم التتقيط الإجمالي.

- تقوم الهيئات والمؤسسات الملزمة بتعيين محافظ حسابات أو أكثر بتشكيل لجنة تقييم العروض.

- تقوم اللجنة بعرض نتائج تقييم العروض حسب الترتيب التنازلي على جهاز التسيير المؤهل للقيام لمعاينتها وعرضها على الجمعية العامة قصد الفصل في تعيين محافظ

أو محافظي الحسابات المزمع استشارتهم على الأقل ثلاث (3) مرات عدد محافظي الحسابات المزمع تعيينهم.

- يرسل محافظ الحسابات المقبول رسالة قبول العهدة للجمعية العامة للهيئة أو المؤسسة المعنية خلال أجل أقصاه ثمانية (8) أيام بعد تاريخ وصل استلام تبليغ تعيينه.

- طبقاً لأحكام المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري إذا فشلت المشاورات أو لم تتمكن الجمعية العامة من تعيين محافظ الحسابات لأي سبب كان يعين محافظ الحسابات بموجب أمر من رئيس محكمة مقر الهيئة أو المؤسسة بناءً على عريضة من المسؤول الأول للكيان.

- يتحصل محافظ الحسابات المترشح من الكيان على ترخيص مكتوب لتمكينه من

القيام بتقييم مهمة محافظة الحسابات لسمح له بالإطلاع على ما يأتي:

- تنظيم الكيان وفروعه.

- تقارير محافظي الحسابات سنوية المالية السابقة.

- معلومات أخرى محتملة ضرورية لتقييم المهمة.

دراسة حالة لدى مكتب محافظ حسابات

المبحث الأول : التعريف بمكتب محافظ الحسابات والخدمات التي يقوم بها:

المطلب الأول: التعريف بالمكتب وهيكله التنظيمي :

تعريف المكتب

مكتب محافظ الحسابات محاسب معتمد لصاحبه طبش فلة مقره شارع سليمان

عميرات أولاد جلال, سنة الإنشاء 2016

يقوم محافظ الحسابات بتأدية اليمين بالمحكمة المختصة إقليميا (محكمة

بسكرة)، كما يسجل لدى مفتشية الضرائب بهدف بداية عمله بصورة قانونية من

خلال إصدار رئيس مفتشية الضرائب للولاية ويقوم محافظ الحسابات بإيداع الملف

المتكون من هذه الوثائق لدى الغرفة الوطنية لمحافظ الحسابات بالجزائر ويقوم

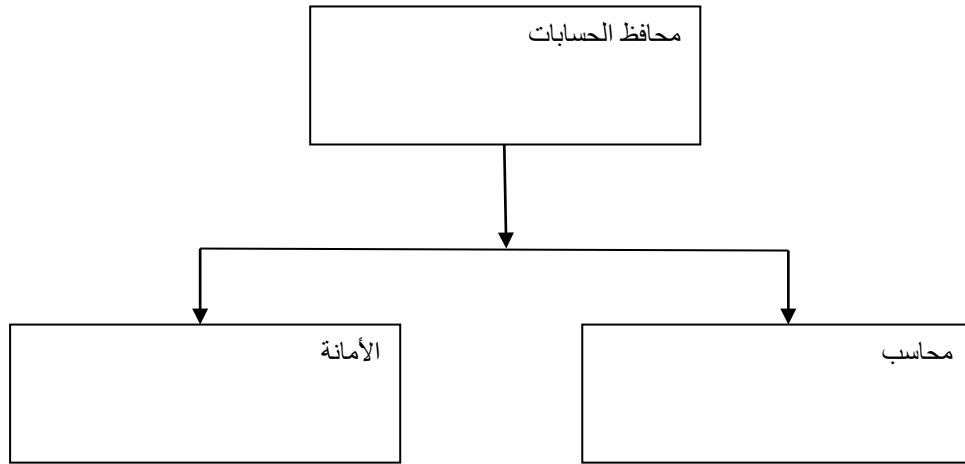
تقرير التربص

بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي لدى الغرفة، وبهذا يصبح مسجلا في جدول الغرفة

الوطنية.

محافظ الحسابات ومحاسب معتمد من المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالجزائر ويتميز عمله بكثير من الالتزام والانضباط والجدية في الخدمات التي يقدمها والخدمات التي قدمها ل زبائنه.

الهيكل التنظيمي :



المطلب الثاني: الخدمات التي يقوم بها المكتب:

- 1- مسك المحاسبة والمتابعة الجبائية والمحاسبية للأشخاص الطبيعيين كالمحامي والصيدلي والأشخاص المعنويين كالمؤسسات والتصريحات الجبائية الشهرية ، وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية وكل العمال الدورية لزبائنه.
- 2- الإرشادات و الاستشارات الجبائية والقانونية كما تتضمن عمليات الطعن لدى مختلف اللجان (دائرة، ولاية...).
- 3- تدقيق الحسابات : يقوم بالمصادقة على حساب المؤسسات سواء كانت مؤسسة ذات مسؤولية محدودة أو مؤسسة مساهمة أو جمعيات ثقافية اجتماعية أو مهرجانات ولأئية.

تقرير التربص



4 - يقوم بعملية الرقابة القانونية المستقلة وذلك بالإدلاء بشهادة على صحة

الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات.

المبحث الثاني : اعداد التقرير النهائي لمحافظ الحسابات

تقديم القوائم المالية :

الجدول رقم 01: ميزانية أصول المؤسسة للسنة: 2017

ملاحظات	N-1	n	الامتلاكات و المؤونات	المبلغ الصافي	أصول
		23 409	143 000	143 000	أصول غير
		758	7 767	31 176	جارية
		21 554	041	800	-أصول غير
		559	25 081	46 635	ملموسة
			108	668	-أصول ثابتة
					أرض
					-موجودات
					ثابتة ملموسة
					-أصول ثابتة
					تحت
					الإمتياز
					-أصول قيد
					التنفيذ
					-الأصول

تقرير التربص

					المالية ١- الاوراق المالية المحتسبة بأسهم حقوق الملكية الأخرى -الذمم المدينة ذات الصلة -الاوراق المالية الأخرى المحجوزة -القروض و الأصول النهائية الأخرى -الضريب
		7 600 000		7 600 000	
		5 256 431	32 991 150	85 555 468	إجمالي الاصول غير متداولة
					-الأصول المتداولة

تقرير التربص

					قوائم الجود
					و العمل
				608 074	الجاري الذمم
			608 074	650	المدينة و
			650	16 289	الإستخدامات
			16 289	173	و المثيلة
			173	98 875	-العملاء
			98 875	612	-المدينون
			612		الاخرونى
					-الضرائب
					-الأصول
					المتداولة
					الأخرى
					-الموجودات
					و مثيلاتها
					-
					الاستثمارات و
					الأصول
				91 107	الغارمة
				975	الأخرى
					-الخبزينة
		814 347		814 347	مجموع
		231		231	الموجودات

تقرير التربص

					الحالية
		866 911 549	32 911 150	899 902 699	الاجمالي العام للاصول

جدول النتائج:

التعيين	2016	2017
القيمة المضافة	161 759 029	13 049 182
فائض التشغيل الإجمالي	159 118 406	9 082 777
نتائج التشغيل	153 575 748	2 425 929
الدخل العادي قبل الضريبة	7 736 605	2 425 929
صافي الدخل من الأنشطة العادية	5 913 711	1 864 734

المصدر: وثائق داخلية لمكتب محافظ الحسابات، مكتب محافظ الحسابات ببسكرة - اولاد جلال طبش فلة مقره

شارع سليمان عميرات أولاد جلال

خلاصة

من خلال قيامنا بإجراء الدراسة الميدانية في مكتب محافظ الحسابات ساعدنا في التعرف على طريقة عمله وكيفية إعداد القوائم وتدقيق حساباتها من أجل تحقيق أهدافها المسطرة، ووجود محافظ الحسابات الذي ساعد المؤسسة في تدقيق حساباتها وهذا ما حاولنا التطرق إليه للاستفادة أكثر من معرفة دور محافظ الحسابات من



الخاتمة

من خلال بحثنا المتواضع " دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات الاقتصادية " ، حيث سعينا إلى الإحاطة ب " تدقيق الحسابات " والتركيز على أحد أطرافها الأساسية " محافظ الحسابات " الذي يؤدي دورا مهما في تدقيق الحسابات ،

وكانت هذه الدراسة محاولة التوافق بين الإطارين النظري والميداني من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات التابعة لها.

الإطار المفاهيمي لمهنة محافظ الحسابات من خال مفهوم محافظ الحسابات وشروط وتقرير ممارسة المهنة، ثم إنتقلنا إلى الإطار القانوني لممارسة مهنة محافظ الحسابات من خلال تنظيم المهنة، التعيين المهام، إضافة إلى حالت التنافي والموانع، وكذلك حقوق وواجبات محافظ الحسابات مسؤولياته وأتعبه . أما الفصل الثاني يتمثل في دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات، قمنا بالتعرف على مكتب محافظ الحسابات ومختلف الإجراءات التي يقوم بها في تدقيق الحسابات يعتبر موضوع دور محافظ الحسابات في تدقيق حسابات المؤسسات الاقتصادية ذا أهمية كبيرة، مما يجعل ضرورة وجوده في المؤسسة لمنع أنواع الأخطاء والغش بالدفاتر والسجلات المحاسبية، غير أننا لم نتناول جوانب مهمة في هذه الدراسة يمكن أن تكون دراسات مستقبلية من طرف الباحثين منها

1. : مساهمة التدقيق الخارجي في إكتشاف نقاط القوة والضعف للمؤسسة
2. انعكاس انتهاج الجزائر لمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية على تحقيق مسعاها نحو الإنفتاح الإقتصادي.


قائمة المراجع

كتب

تقرير التربص

1. ابو رقبه توفيق مصطفى، واسحق المصري عبدالهادي، 2014. التدقيق المحاسبي ومراجعته الحسابات، المملكة الاردنيه الهاميشيه: المكتبه الكندي للنشر والتوزيع.
 2. التميمي هادي، 2006، مدخل الى التدقيق من الناحيه النظرية والعليه، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع
 3. الشحنة رزق ابو زيد، 2015، (تدقيق الحسابات)مدخل معاصر وفق لمعايير التدقيق الدوليه(، الاردن: دار وائل للنشر.
 4. بويتن محمد، 2003، المراجعة ومراقبه الحسابات من النظرية الى التطبيق، المطبوعات الجامعيه،
 5. علي حيايه سعد فؤاد، 2017، اصول تدقيق الحسابات، دار الابتكار للنشر والتوزيع.
 6. محمود رافت سالمه، كلبو نه احمد يوسف، و زريقات عمر محمد، 2011، علم تدقيق الحسابات (النظري)، الاردن: الميسره للنشر والتوزيع والطباعه.
 7. محمود رافت سالمه، كلبو نه احمد يوسف، و زريقات عمر محمد، 2011، علم تدقيق الحسابات (العلمي)، الاردن: دار الميسره للنشر والتوزيع والطباعه.
 8. نظمي ايهاب، و العزب هاني، 2012، تدقيق الحسابات (الاطار النظري)، الاردن: وائل للنشر والتوزيع.
 9. نور الدين احمد قايد، 2015، التدقيق المحاسبي وفق لمعايير الدوليه، المملكة الاردنيه الهاشيمه: الجنان للنشر والتوزيع. ثانيا:مذكرات -أ أطروحات الدكتوراه
 10. اسماء بوندت، 2015/2016، "محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق (مذكرة دكتوراه، "كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.
 11. الهام بروه . 2014/2015، "تأثير استخدام تكنولوجيا المعلومات على التدقيق المحاسبي بالمؤسسه الاقتصايه (اطروحة دكتوراه)، "كلية العلوم الاقتصايه والتجاريه و علوم التسيير: جامعة محمد خيضر بسكرة.
- محاضرات**
- عبد الحق وزيان، 2017/2018، "مراجعته وتدقيق الحسابات (محاضرات سنه الثالثه)، "كلية العلوم الاقتصايه والتسيير و العلوم التجاريه: ابن خلدون.
- قوانين مختلفة**

تقرير التربص

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, 2011 "موسم"  التنفيذ رقم 11-32, "الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية, 1991 "القانون 08-91", الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الوزارة المالية للجمهورية الجزائرية لديمقراطية الشعبية, 2016 "منشور الوزاري 001 المتعلق بممارسة مهنة الخبير المحاسبة, محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد", الوزارة المالية للجمهورية الجزائرية لديمقراطية الشعبية